أشاد بنتائج مشاركة الشعبة البرلمانية في "الاتحاد البرلماني الدولي"

الغانم: التنسيق الخليجي والعربي والإسلامي كان على أعلى مستوى وامتد للتخطيط للمؤتمر المقبل

الغانم في طريق العودة إلى أرض الوطن

الغانم مغادراً مدريد

أسامة المناور

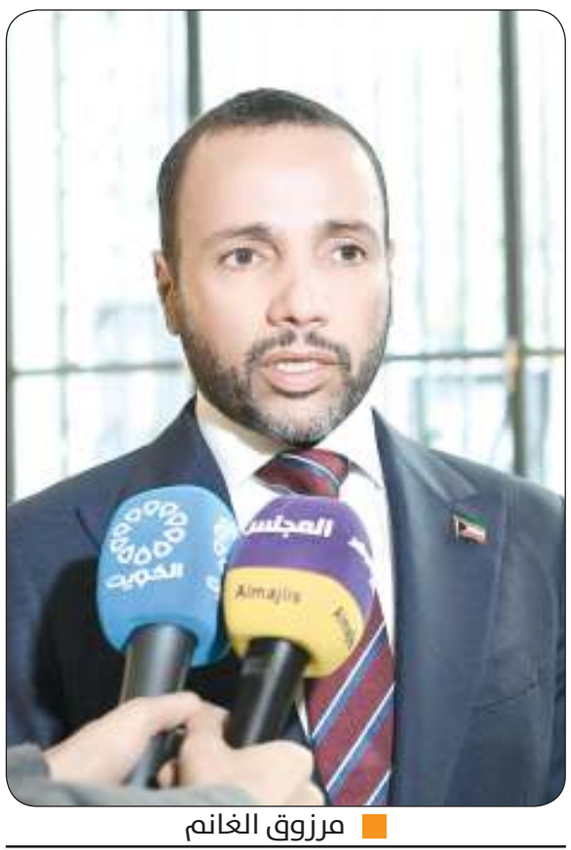
مرزوق الغانم

أتقدم بالشكر لسفيرنا لدى إسبانيا وإلى منتسبي السفارة على كل ما قدموه للوفد

بسبب عدم إقامة أي لقاء حضوري منذ أكثر من عامين لظروف الجائحة كان لهذا المؤتمر أهمية كبيرة

المناور: لجنة السلم والأمن الدوليين ناقشت انتشار الأسلحة الخفيفة حول العالم

أشاد رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم بنتائج مشاركة وفد الشعبة البرلمانية في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ 143 بالعاصمة مدريد، معربا عن شكره للسفير الكويتي لدى إسبانيا عيادة السعيدي للجهود التي قام بها لتسيير مشاركة الوفد طيلة فترة المؤتمر.

وقال الغانم في تصريح صحفي أمس بمناسبة انتهاء أعمال المؤتمر "أود أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لسفير الكويت لدى إسبانيا عيادة السعيدي، وإلى منتسبي السفارة على كل ما قدموه للوفد من دعم ساهم بتسهيل المهمة الرسمية للوفد البرلماني الكويتي الذي بفضل الله قام بجهود كبيرة سواء بالمجلس الحاكم أو الجمعية العمومية أو اللجان المؤقتة أو الدائمة".

وذكر الغانم إنه بسبب عدم إقامة أي مؤتمر حضوري منذ أكثر من عامين منذ بدء جائحة كورونا كان لهذا المؤتمر أهمية كبيرة.

وأكد الغانم أن التنسيق الخليجي والعربي والإسلامي كان على أعلى مستوى وامتد للتخطيط للمؤتمر المقبل الذي سيعقد في بالي بإندونيسيا خصوصا فيما يتعلق بالبند الطارئ.

وقال الغانم إن التنسيق مع المجاميع الجيوسياسية الأخرى كان أيضا على أعلى مستوى، مضيفا "أعتقد أن التنسيق مع المجموعة الجيوسياسية العربية استعاد عافيته وعاد كما كان في السابق خصوصا مع انتهاء الكثير من الخلافات السياسية".

وذكر الغانم "إن دولة الكويت ساهمت ممثلة بالأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد وسمو الأمير الشيخ نواف الأحمد وما بذلاه من جهود في رأب الصدع بالجدار العربي الذي كان له انعكاساته المباشرة على الأداء البرلماني".

وأعرب الغانم عن شكره للنواب الذين شاركوا في الوفد ومنتسبي الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي والشعبة البرلمانية تحديدا على كل ما قاموا به من جهود للوصول إلى النتائج التي تحققت.

وغادر الغانم والوفد البرلماني المرافق له العاصمة الإسبانية مدريد أمس بعد مشاركته في أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ 143 الذي عقد خلال الفترة من 25 إلى 30 نوفمبر الجاري.

وكان في وداع الغانم لدى مغادرته سفير دولة الكويت لدى مملكة إسبانيا عيادة السعيدي وعدد من أركان السفارة.

وضم الوفد البرلماني المرافق للغانم كلا من أمين سر الشعبة البرلمانية النائب الدكتور حمد المطر، وأمين الصندوق النائب سلمان الحليلة العازمي، وعضو الشعبة النائب أسامة المناور، وأمين عام مجلس الأمة عادل اللوغاني.

على صعيد متصل شارك عضو الشعبة البرلمانية النائب أسامة المناور في العاصمة الإسبانية مدريد اليوم في اجتماع اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي وذلك ضمن أعمال المؤتمر الـ 143 للاتحاد.

وقال المناور في تصريح صحفي إن الاجتماع ناقش ملف انتشار الأسلحة الخفيفة حول دول العالم، لافتا إلى جهود دولة الكويت السباقة في هذا المجال.

وأشار المناور إلى القوانين الكويتية المتعلقة بهذا الموضوع ومنها المرسوم الصادر عام 1991 والتعديل الذي تم عليه عام 2015.

و ذكر المناور "هناك أحد المناصب الشاغرة في اللجنة، والوفد الإماراتي كان يسعى باجتهاد لحشد الأصوات لمرشح دولة قطر وهذا دليل على أن قوتنا في التئامنا ووحدتنا وهو ما سيستمر بفضل الله".

استفسر من الوزير عن تداعياته الاقتصادية

الحمد يسأل خليفة حمادة: ما مبررات قرار وقف ميزانيات التدريب لعام 2022/2021

تقدم عضو مجلس الأمة النائب المهندس أحمد الحمد بسؤال برلماني إلى وزير المالية بخصوص وقف ميزانيات التدريب والاستشارات في ميزانية 2022/2021 في مؤسسات القطاع الحكومي بما فيها القطاع النفطي.

وتضمن السؤال ستة بنود شملت المبررات المقبولة التي تستند عليها وزارة المالية في قرارها بوقف ميزانية التدريب والاستشارات في ميزانية عام 2022/2021، والمبلغ الذي سيتم توفيره جراء هذا القرار، وهل يستحق هذا المبلغ وقف عملية تنمية دولة وحرمان آلاف الأسر الكويتية من مصدر رزقها؟

كما سأل الحمد فيما إذا قامت الوزارة بدراسة تداعيات قرارها على المستوى الاقتصادي وخاصة وقف ميزانية التدريب في قطاع حيوي هام وشريان رئيسي لدخل الدولة مثل القطاع النفطي، بالإضافة إلى البدائل التي يمكن أن تقدمها وزارة المالية بالتعاون مع الوزارات الأخرى لتعويض شركات التدريب والاستشارات عن خسائرها المليونية.

وسأل النائب الحمد كيف تبرر الوزارة قرارها المتناقض مع أهم مبادئ التنمية وهو التدريب والتنمية البشرية في ظل توجه الكويت لتحقيق رؤية 2035، وفيما إذا يوجد لدى الوزارة مبررات أخرى غير التوفير المادي من ميزانية الدولة.

أحمد الحمد

وسأل النائب الحمد فيما إذا قامت وزارة المالية بلقاء قيادات من اتحاد معاهد وشركات التدريب الكويتية لدراسة القرار وتداعياته ومبرراته قبل اتخاذه بشكل منفرد، مع طلب تزويده بنسخ عن محتوى هذا اللقاء أو التراسلات إن وجدت.

معلقاً على السؤال، قال الحمد إنه في الوقت الذي تسعى فيه الدول المتقدمة والدول الراغبة في التقدم والتطور إلى الابتكار والتطوير في مجال التدريب والاستشارات والاسفادة المبادئ العلمية الحديثة في تعزيز منظومة التدريب والاستشارات والتنمية البشرية. وفي الوقت الذي تستعد فيه الكويت لجني ثمار الرؤية الجديدة للدولة "كويت جديدة 2035" بعد الكثير من المعاناة والبطئ والتباطؤ وتداخل المسؤوليات وتقاذف الاتهامات بالتقصير وإلقاء اللوم على الآخرين، "خرجت وزارة المالية مؤخراً بقرار وقف ميزانية التدريب في ميزانية العام 2022/2021، ليدق مسماراً آخر في نعش التدريب والتطوير بعد توقفه أصلاً لفترة طويلة بسبب قرارات وزارة الصحة بالإغلاق ووقف نشاطات المعاهد والجهات التدريبية، وتأخير رفع الإغلاق عن هذه المراكز إلى آخر مرحلة إغلاق بما تسبب بخسائر فادحة لقطاع التدريب وحرمان أكثر من خمسة آلاف أسرة لمصادر رزقها من هذه المراكز والمعاهد."

ولفت الحمد إلى أهمية التدريب والتنمية البشرية في سبيل التطور ومواكبة المستجدات العلمية والعملية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، مبيناً بأن وقف نشاطات التدريب ووقف الميزانيات المرصودة لها لعام 2022/2021 يعني التخلي عن أهم مبادئ التنمية والتسبب في ضرر كبير على المستوى الوطني من ناحية التنمية وعلى المستويات الفردية من ناحية حرمان آلاف الأسر من مصادر رزقهم.

الطريجي لوزير المالية: هناك شركات حكومية تتهرب من رقابة «المحاسبة»

عبدالله الطريجي

وجه النائب الدكتور عبد الله الطريجي سؤالا إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة حول ما اعتبره هروبا للشركات الحكومية من رقابة ديوان المحاسبة.

وقال الطريجي «إنه من خلال مطالعة ومناقشة تقارير ديوان المحاسبة عن الشركات الحكومية الخاضعة لرقابة الديوان تبين وجود اختلالات وخسائر وتجاوزات مالية وإدارية ولجوء بعض الشركات الحكومية إلى إنشاء أو المشاركة في شركات تابعة وزميلة للتهرب من رقابة ديوان المحاسبة».

وطلب الطريجي في سؤاله كشفا بعدد الشركات التابعة والزميلة التي تم إنشاؤها أو المشاركة فيها من قبل الشركات الحكومية متضمنا تاريخ إنشاء أو المشاركة في هذه الشركات التابعة والزميلة ورأس مالها وأسماء أعضاء مجلس الإدارة ومكافآتهم المالية وأسماء الرئيس التنفيذي ومساعده والقيادات التنفيذية مع كشف برواتبهم.

وسأل الطريجي عن أسماء المستشارين ورواتبهم الشهرية ورواتب الموظفين لكل شركة على حدة والخسائر التي سجلتها هذه الشركات، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة وقيمة المكافآت التي يتقاضاها عضو مجلس الإدارة عند الحضور.

الخليفة لوزير الدفاع: ما أسباب عدم منح المكلفين بالخدمة الوطنية الجامعيين إذن توظيف؟

مرزوق الخليفة

وجه النائب مرزوق الخليفة سؤالا لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع للاستفسار عن سبب عدم منح المكلفين بالخدمة الإلزامية حملة الشهادات الجامعية والدبلوم إذن توظيف.

وقال الخليفة: «ورد بالمادة 3 من القانون رقم 20 لسنة 2015 بشأن الخدمة الوطنية العسكرية أنه يشترط للتعيين في أي من الوظائف الحكومية أو غير الحكومية، أو منح ترخيص بمزاولة مهنة حرة، تقديم شهادة أداء الخدمة العامة أو تأجيلها أو الاستثناء أو الإعفاء منها إلى غير ذلك من ضوابط. ولما كان هنالك عدد من المكلفين لأداء الخدمة الوطنية قد أنهوا دراستهم الجامعية أو حصولهم على دبلوم بعد الثانوية العامة لسنتين لا يستطيعون التقدم للوظيفة إلا بعد أداء الخدمة الوطنية العسكرية، فما هي أسباب عدم منح المكلف ممن أنهى دراسته الجامعية أو حصوله على دبلوم بعد الثانوية العامة بسنتين إذن توظيف ليتمكن من حصوله على وظيفة لحين استدعائه لأداء الخدمة الوطنية؟»

وأضاف: «ماهي الإجراءات التي تقوم بها رئاسة الأركان العامة للجيش في تطبيق أحكام نص المادة سالفة الذكر؟ وهل يحول تطبيق المادة بمنحها للمخاطب بأحكام القانون بمجرد التخرج وقبل الحصول على وظيفة؟».

تعرض خلاله وثائق برلمانية تاريخية خاصة

الأمانة العامة لمجلس الأمة تشارك في «إكسبو دبي»

تشارك الأمانة العامة لمجلس الأمة في فعاليات "إكسبو دبي 2020" المقامة حاليا في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وتأتي مشاركة الأمانة العامة في جناح دولة الكويت في الفترة من 28 نوفمبر الجاري حتى 11 ديسمبر المقبل، والتي يتخللها أسبوع "التسامح والشمولية" وهو أحد الموضوعات الرئيسة التي يسلط عليها الضوء إكسبو دبي الذي يهدف إلى تعزيز الفهم المشترك بين الناس والمجتمعات بصورة أكبر.

وتهدف المشاركة إلى استعراض مسيرة الحياة الديمقراطية ودور مجلس الأمة كوجه مشرف للديمقراطية في المنطقة، وكسلطة تشريعية مختصة في سن القوانين.

ومن المقرر أن تعرض الأمانة العامة في جناح الكويت وثائق برلمانية تاريخية خاصة بمجلس الأمة منها مخطوطة نادرة لدستور دولة الكويت تعود إلى عام 1962 ، ونسخ من محاضر جلسات المجلس التأسيسي.

الأمانة العامة لمجلس الأمة تشارك في إكسبو دبي

وتعرض الأمانة نسخا من محاضر جلسات لجنة الدستور، وجريدة "الكويت اليوم" متضمنة الملاحق الخاصة بمضابط مجلس الأمة في الفصلين التشريعيين الأول 1963 والثالث 1971، وبعض الوثائق المتعلقة بإجراء انتخابات المجلس التأسيسي، بالإضافة إلى مجسم لمبنى مجلس الأمة.

ويتضمن جناح الأمانة العامة في إكسبو دبي أيضا عرض مجموعة من الفلاشات التلفزيونية التوعوية من إنتاج تلفزيون المجلس من ضمنها استعراض مميزات عدد من القوانين الصادرة عن مجلس الأمة ومن أهمها قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقانون حقوق الطفل وجملة من القوانين المتعلقة بالأسرة.

وتستعرض هذه الفلاشات التوعوية أيضا المسيرة الديمقراطية في الكويت، إضافة إلى موضوع عن العمل التطوعي في الكويت، وقد تمت ترجمة هذه الموضوعات كافة إلى اللغة الإنجليزية ولغة الإشارة.